المركز الافريقي للتنمية والاستثمار
Center for Africa Development & Investment

النشرة الشهرية لأفريقيا

سبتمبر 2023

الخسائر المالية الناجمة عن الاضطرابات السياسية: تبعات الانقلابات في أفريقيا.

إن استمرار تكرار الانقلابات العسكرية في أفريقيا منذ حقبة إنهاء الاستعمار في خمسينيات القرن العشرين بات يشكل معضلة معقدة ومتعددة الأوجه، ويلقي بآثار اقتصادية فورية وبعيدة المدى. وهو بذلك يعكس مشهداً مقلقاً ليس فقط للدول القومية المتضررة بشكل مباشر، بل وأيضاً بالنسبة لأفريقيا كقارة، بل وبالنسبة للمشهد الاقتصادي العالمي. شهدت أفريقيا أكثر من 200 محاولة انقلاب منذ أواخر الخمسينيات، ما يجعلها بؤرة حقيقية لمثل هذه الاضطرابات؛ فبين عامي 2020 و2023 فقط، شهدت سبعة انقلابات ومحاولتين فاشلتين.

وعلى الرغم من أن دوافع الانقلابات العسكرية غالباً ما تكون معقدة، إلا أنها منتشرة بشكل خاص في غرب ووسط إفريقيا. ويُعزى هذا الميل بوجه خاص إلى الانقسامات العرقية المتأصلة بعمق، والتي تفاقمت بسبب هشاشة المؤسسات السياسية وعدم استقرار الأجهزة الأمنية، مما خلق بيئة خصبة لاغتصاب السلطة.

وينبغي تقييم هذا التعقيد ضمن معايير عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والجيوسياسي الواسعة التي لا يمكن اعتبارها مجرد ظواهر محلية، بل جزءاً من سردية أفريقية أكبر. وعلاوة على ذلك، فإن التراث الاستعماري لأفريقيا، وما تلاه من أعباء وتداعيات، وفشل الحكومات والمؤسسات في تحقيق نتائج إنمائية عادلة، ليس سوى دافع آخر وراء هذه الانقلابات.

ولا تقتصر العواقب الاقتصادية للانقلابات العسكرية في أفريقيا على حدود الدول المتضررة؛ بل إنها تطلق العنان لسلسلة من الأحداث ذات الآثار العميقة والمتعددة الأبعاد. فقبل كل شيء، يؤدي الانقلاب إلى تراجع ثقة المستثمرين بشكل كبير وسريع، مما يتسبب في خروج رؤوس الأموال الضخمة إلى الخارج وزعزعة استقرار الأسواق المالية المحلية. وهذا بدوره يمكن أن يدفع الضغوط التضخمية، مما يزيد من إجهاد البنية التحتية الاقتصادية الهشة بالفعل. وعندما تصل تداعيات الانقلابات إلى ذروتها، تكون النتيجة انهياراً اقتصادياً كاملاً يتسم بارتفاع معدلات البطالة، وتضاؤل الناتج المحلي الإجمالي، وانهيار الخدمات الاجتماعية.

كما تمتد هذه التداعيات الاقتصادية إلى ما هو أبعد من التدهور المباشر لأوضاع السوق المحلية داخل البلدان المتضررة، وربما تردد صداها في الهيكل الأوسع للاقتصادات الأفريقية والعالمية. وكثيراً ما تؤدي هذه الانقلابات إلى تعليق الأنشطة الاقتصادية الحيوية - أي الزراعة واستخراج النفط والتعدين - التي تشكل العمود الفقري للعديد من الاقتصادات الأفريقية. وغالباً ما يؤدي استيلاء الجيش على السلطة إلى صراع آخر للسيطرة على هذه القطاعات الغنية بالموارد. وبالطبع يؤدي هذا التصارع إلى تعطيل سلاسل التوريد المحلية ويلقي بضغوط تصاعدية

على أسعار السلع الأساسية العالمية، خاصة عندما يكون للدول المعنية دور كبير في الإمداد العالمي بالسلع الإستراتيجية مثل النفط أو المعادن النادرة.

وفي ظل منظومة اقتصادية عالمية مترابطة، يمكن لآثار الانقلابات الأفريقية أن تعبر القارات. تؤثر الانقلابات العسكرية على أسعار السلع الأساسية العالمية، خاصة إذا كان البلد المتضرر جزءاً لا يتجزأ من إنتاج الموارد الاستراتيجية مثل النفط أو المعادن الأرضية النادرة أو المنتجات الزراعية. ومن البديهي أن يؤدي هذا الصدى الاقتصادي العابر للحدود إلى تضخيم نقاط الضعف التي تعاني منها أفريقيا على الساحة العالمية. كما أن عدم الاستقرار الناجم عن الانقلابات المتكررة من شأنه أن يقوض الأهمية الاستراتيجية لأفريقيا في سلاسل التوريد العالمية، مما يعيق نفوذ القارة في المفاوضات والتعاون الدوليين. وبالنتيجة، يؤدي وقف هذه الأنشطة أو تقييدها الشديد إلى حدوث تقلبات اقتصادية داخل حدود البلدان المتضررة والدول المجاورة التي قد تكون مترابطة اقتصادياً. ويمكن أن تؤدي مثل هذه الاضطرابات إلى أزمات إنسانية عابرة للحدود، وتثير عدم الاستقرار الإقليمي، وتستلزم المزيد من التدخلات الدولية، ما يتسبب بالتالي في تصعيد التكاليف على نطاق قاري.

وهذا كله يدفعنا إلى عدم إغفال خطورة هذه الظاهرة بالنسبة لأفريقيا، فالانقلابات العسكرية تعمل على تقويض المؤسسات السياسية وتعريض رؤية الاتحاد الأفريقي للتكامل الاقتصادي الإقليمي والتنمية المستدامة للخطر. يؤدي عدم الاستقرار الناجم عن الانقلابات إلى إدامة حلقة مفرغة يتغذى فيها سوء الحكم وعدم الاستقرار المالي والفساد والكلبتوقراطية على بعضها البعض، مما يؤثر سلباً على قدرة القارة على جذب الشراكات العالمية والاستثمار اللازم للنمو الاقتصادي الجماعي.

✦✦✦

وعلاوة على ذلك، فإن العلاقة بين الانقلابات العسكرية وانتشار التجارة غير المشروعة في السلع الثمينة مثل الماس والذهب ترسي طبقة أخرى من التعقيد في فهم الآثار متعددة الأوجه لعدم الاستقرار السياسي في أفريقيا. وكما لوحظ في العديد من البلدان، أصبحت هذه الانقلابات بمثابة بؤر مشتعلة لاستخراج هذه السلع ذات القيمة العالية والاتجار بها بشكل غير قانوني. كما تستفيد الفصائل المسلحة غير الحكومية من الفراغ السياسي وهياكل الحكم الهشة للسيطرة على إنتاج وتسويق هذه الموارد. وفي مخالفة للحظر الدولي، تقوم في كثير من الأحيان بتفريغ هذه السلع إلى الأسواق العالمية بأسعار أقل بكثير من الأسعار الحكومية، مما يشوه ديناميات السوق.

ومن البديهي أن يكون لهذا الاتجار غير المشروع بالمعادن الثمينة والأحجار الكريمة تداعيات اقتصادية وجيوسياسية بعيدة المدى. وعلى المستوى الاقتصادي، يمثل انخفاض أسعار هذه الموارد خسارة فادحة في الإيرادات بالنسبة للبلدان المتضررة، مما يزيد في كثير من الأحيان من تضرر الاقتصادات التي زعزع استقرارها بالفعل بسبب الانقلاب. وعلاوة على ذلك، عادة ما تنطوي أنشطة التعدين والتجارة غير المصرح بها هذه على ممارسات عمالية غير إنسانية، مما يضيف بُعداً يتعلق بحقوق الإنسان إلى الكارثة الاقتصادية.

ومن منظور أفريقي جامع، فإن تطبيع التجارة غير المشروعة خلال فترات الاضطرابات السياسية يؤدي إلى تعريض الاستقرار الإقليمي للخطر. وهذا لأن هذه الممارسات الجائرة تلقي بتحديات كبيرة على المنظمات الحكومية الدولية مثل الاتحاد الأفريقي، لذي تتعرض أجنداته الخاصة بالتكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة إلى التقويض بشكل أساسي بسبب الفوضى. كما تميل شبكات التجارة غير المشروعة إلى خرق الحدود الوطنية، مما يؤدي إلى تفاقم المخاوف الأمنية الإقليمية ويستلزم تدخلات منسقة.

وبالتالي، فإن الصلة التي لا تنفصم بين الانقلابات العسكرية وتوسيع التجارة غير المشروعة في أفريقيا تستدعي اتباع نهج متعدد الجوانب بحيث يكون رادعاً ووقائياً. وهذا يتطلب حلولاً معقدة تجمع بين السياسة الاقتصادية وإصلاح هيكل الحوكمة والدبلوماسية الدولية. ويشكل استمرار هذه القضية عقبة هائلة أمام تطلعات أفريقيا الجماعية إلى النمو الاقتصادي والاستقرار الإقليمي والتنمية المستدامة. ولذلك، فإن معالجة هذه المشكلة أمر حتمي للتقدم الموحد للقارة نحو مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً.

✦✦✦

إن استمرار وقوع الانقلابات العسكرية في أفريقيا يمثل قضية ملحة تتجاوز الأبعاد السياسية والاجتماعية لما يترتب عليها من تبعات اقتصادية خطيرة، خاصة وأن هذه الانقلابات تقوض الاستقرار وآفاق التنمية والتكامل الاقتصادي للدول الأفريقية، مما يشكل تحدياً هائلاً لتطلع القارة الجماعي إلى الرخاء والوحدة. ولذلك، فإن هذه الظاهرة تتطلب تدخلات تعاونية فورية من أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين لتحفيز انتقال أفريقيا نحو التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي.

كارينغي هارفارد بزنس ريفيو. صندوق النقد الدولي

مشهد الطاقة في أفريقيا:

التقاء الإمكانات والتناقضات

يحتل الخطاب حول الطاقة في أفريقيا — الذي يشمل جوانب الوصول والتوليد والتوزيع — مكانة بارزة في المناقشات المعنية بالتنمية والاقتصاد الدوليين. في حين أن ديناميكيات الطاقة في أفريقيا تمثل تناقضاً صارخاً،

ذلك أن القارة، التي تتمتع بموارد طبيعية وفيرة، تعاني من أزمة طاقة تناقض إمكاناتها الكامنة. فعند مقارنتها بمؤشر الوصول إلى الطاقة العالمي، نجد أن مكانة أفريقيا تتضاءل بشكل ملحوظ. وهذا التناقض ليس مجرد تحدٍ للبنية التحتية ولكنه رمز لآثار اجتماعية واقتصادية أكثر عمقاً.

والواقع أن العجز السائد في الطاقة يعمل في جوهره كعامل محدد، إن لم يكن بمثابة عنق الزجاجة، في سعي أفريقيا إلى الارتقاء الاقتصادي المستدام وتحسين الخدمات المجتمعية. وعلى هذا النحو، فإن فهم وتصحيح هذا الانقسام في الوصول إلى الطاقة ليس مجرد ضرورة إقليمية ولكنه يمثل مطلباً عالمياً، بالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية لأفريقيا على الساحة العالمية.

وفقاً لبيانات صادرة عن وكالة الطاقة الدولية، تعاني أفريقيا من التفاوت صارخ في الوصول إلى الطاقة على مستوى العالم. ومن المثير للقلق أن نحو 600 مليون فرد فقط من بين عدد السكان الذي يتجاوز المليار نسمة يتمتعون بفوائد الكهرباء.

وفقاً لبيانات صادرة عن وكالة الطاقة الدولية، تعاني أفريقيا من التفاوت صارخ في الوصول إلى الطاقة على مستوى العالم. ومن المثير للقلق أن نحو 600 مليون فرد فقط من بين عدد السكان الذي يتجاوز المليار نسمة يتمتعون بفوائد الكهرباء. وبالنسبة لأولئك الذين ليسوا على دراية بتعقيدات الدراسات التنموية، قد يبدو الارتباط المباشر بين الوصول إلى الكهرباء والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقاً مفرطاً أو حتى زائداً عن الحاجة. ومع ذلك، فإن التعمق في مصفوفة ديناميكيات التنمية يكشف عن ضرورة الطاقة، وتحديداً الكهرباء، كمحرك رئيسي للتقدم.

وهذا يعني أن الطاقة أكثر من مجرد ميسر للمهام اليومية، إذ أنها تشكل حجر الزاوية في بنية النمو الاجتماعي والاقتصادي. وفي أفريقيا، مثل بقية العالم، لا يمكن المزايدة على أهمية الكهرباء، التي تضاهي تماماً نظام الدورة الدموية في جسم الإنسان، بمعنى أن الموجه الحيوي الأول لمجالات متنوعة. ولنأخذ مثلاً دورها في المرافق الأساسية. ارتبط الطهي، وهو نشاط أساسي ولكنه بالغ الأهمية،تاريخياً بتقنيات بدائية وخطيرة في كثير من الأحيان في المناطق المحرومة من الطاقة في أفريقيا. ولا شك في أن إتاحة إمدادات ثابتة من الكهرباء يغير هذا الأمر، ويمهد الطريق لممارسات طهي أكثر أماناً وكفاءة. وبالمثل، فإن قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، وهو محور الاقتصاد الرقمي المزدهر في أفريقيا، يعتمد بشكل عميق على إمدادات الطاقة المستمرة. وبدون الكهرباء، تصبح تطلعات ربط المشهد الأفريقي الشاسع من خلال الوسائط الرقمية حلماً بعيد المنال.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن المزايدة على أهمية الكهرباء في البنية التحتية للرعاية الصحية. ولذا، فإن توفير إمدادات منتظمة من الطاقة الكهربائية من شأنه أن يؤدي إلى رفع جودة الخدمات الطبية بشكل كبير في قارة تواجه تحديات صحية لا تعد ولا تحصى، لا سيما وأن الأجهزة الطبية الحديثة، من أدوات التشخيص الأساسية إلى المعدات المعقدة المنقذة للحياة، تعتمد اعتماداً كبيراً على الكهرباء. وهكذا فإن غياب الكهرباء أو عدم انتظام إمداداتها يمثل مسألة حياة أو موت.

وعلاوة على ذلك، لا يمكن إنكار العلاقة بين الطاقة والناتج الاقتصادي. تاريخياً وعالمياً، تميل المناطق ذات موارد الطاقة والبنية التحتية الوفيرة إلى تسجيل معدلات نمو اقتصادي متسارعة. كما أن الكهرباء تُعزز الابتكار، وتجذب الاستثمارات الأجنبية، وتسهل أنشطة البحث والتطوير المتقدمة. وعلى العكس من ذلك، فإن المناطق التي تعاني من ندرة الطاقة غالباً ما تجد نفسها عالقة أمام توقف الأنشطة الاقتصادية، وتراجع النمو الصناعي، وانتشار الفقر.

ومع ذلك، فإن أحد العناصر الأكثر إثارة للدهشة في مصفوفة الطاقة في أفريقيا هو الحجم الهائل لإمكانات الكهرباء المتجددة غير المستغلة في القارة. وخلافاً للتصورات السائدة، تعد أفريقيا مستودعاً هائلاً لموارد الطاقة التقليدية ومنجم ذهب لإمكانيات الطاقة المتجددة. ويمكن أن يؤدي تسخير هذه الإمكانات إلى معالجة هذا العجز ووضع القارة في صدارة التحول العالمي للطاقة المستدامة.

ومن حسن الحظ أن الحكومات الأفريقية أظهرت إدراكاً واضحاً لهذه الإمكانات غير المستغلة. وتُعد الطفرة في الاستثمار العام من بين المؤشرات الدالة على هذا الوعي المتزايد . فخلال الفترة من عام 2010 إلى عام 2019، قفزت الالتزامات العامة للطاقة المتجددة إلى 47.0 مليار دولار، بزيادة ثلاثة أضعاف، مقارنةً بـ 13.4 مليار دولار في العقد السابق. ويؤكد هذا الارتفاع الهائل على التحول النموذجي القاري نحو حلول الطاقة المستدامة.

وثمة مبادرتان بارزتان في هذه الرحلة التحويلية، تبرزان رؤية أفريقيا إزاء الطاقة المتجددة. الأولى هي "مبادرة توليد الطاقة من الصحراء" (Desert to Power) التي أطلقها بنك التنمية الأفريقي. ويهدف هذا المشروع الطموح إلى زيادة قدرة توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية في إحدى عشرة دولة من دول الساحل الأفريقي بنسبة مذهلة تبلغ 40٪ بحلول عام 2030. ومن المأمول أن يثمر هذا المشروع عن نتائج واعدة، إذ يُتوقع أن يُسهم في تزويد 90 مليون نسمة بإمدادات ثابتة من الكهرباء لأول مرة. ومثل هذا المسعى يتجاوز مجرد تطوير البنية التحتية؛ إذ إنه يمثل شهادة على النمو الاجتماعي والاقتصادي الذي يمكن أن تحققه مصادر الطاقة المتجددة.

أما المبادرة الثانية فتتمثل في سد إنغا الكبير في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو منارة أخرى واعدة. ومن المتوقع أن تنتج هذه المحطة الكهرومائية عند اكتمالها ما يصل إلى 40 ألف ميجاوات من الكهرباء. ولتقديم منظور مقارن، فإن هذا الناتج سوف يجعل أكبر سد في العالم، وهو سد المضائق الثلاثة في الصين، يبدو ضئيلاً للغاية، وذلك من خلال مضاعفة توليد الطاقة. ويجسد هذا المسعى قدرة أفريقيا على تلبية احتياجاتها من الطاقة، بل ويمكن أن يجعلها منطقة فائض في الطاقة.

وثمة مبادرة أفريقية أخرى رائدة دولياً في مجال الطاقة، وهي مجمع نور ورزازات في المغرب، والذي يجسد مساهمة إفريقيا الاستباقية في تقنيات الطاقة المتجددة. يُعد المجمع أكبر محطة للطاقة الشمسية المركزة في العالم، وهو بذلك يمثل شهادة على قدرة أفريقيا وطموحها. وعلاوة على ذلك، تؤكد بيانات عام 2019 الدور الرائد للقارة في حلول الطاقة اللامركزية، حيث أنتجت أفريقيا ما يقرب من ربع الكهرباء العالمية المولدة من خلال الطاقة الشمسية خارج الشبكة في ذلك العام. وهذه التطورات مجتمعةً تعكس التزام القارة بتسخير إمكاناتها الهائلة في مجال الطاقة المتجددة، مما ينفي السرديات التقليدية للتخلف.

✦✦✦

ومع ذلك، على الرغم من هذه الإنجازات، لا تزال هناك حاجة إلى تطوير إمكانات الطاقة المتجددة في أفريقيا على نطاق واسع.
ولنا أن نعرف أنه في مجال الطاقة الشمسية وحده، فإن نصف الدول العشر الأولى في العالم التي تتمتع بأقصى عائد من الطاقة لكل لوحة شمسية هي دولة أفريقية، مما يؤكد على الإمكانات الكهروضوئية الفريدة في القارة. وبالمثل، يكشف تحليل إمكانات طاقة الرياح أن دولاً مثل تشاد وموريتانيا والنيجر ومالي يمكن أن تشهد زيادة قدرها 30 ضعفاً في قدرة الكهرباء إذا ما تم تسخير كل مواردها التقنية من الرياح.

إن الطريق إلى إطلاق العنان لإمكانات أفريقيا المتجددة الكبيرة يمتد إلى ما هو أبعد من المساعي الوطنية الفردية؛ فهو يدعو بقوة إلى تعاون عالمي تكافلي. وتقع المسؤولية الحالية بشكل خاص على عاتق الدول الغنية، التي تتطلب تعهداتها في مجال المناخ إجراءات ملموسة، وتحديداً في دعم انتقال أفريقيا نحو الاقتصاد الأخضر.

وفي الوقت الحاضر، يحتاج الدعم المالي الموجه نحو هذه المهمة إلى تحسين، حيث تتلقى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 5% فقط من إجمالي تمويل المناخ المخصص للدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويتناقض هذا التخصيص بشكل صارخ مع إمكانات أفريقيا المتجددة الواضحة ودورها المحوري في التحول العالمي الصديق للبيئة، مما يمثل تناقضا يستحق الإصلاح العاجل.

ومع ذلك، من الضروري الاعتراف بأن التحول إلى الطاقة المتجددة لا يمكن أن يعالج بمفرده عجز الطاقة الحالي في أفريقيا على المدى القصير إلى المتوسط. وفي حين يظل الهدف النهائي هو التحول نحو الطاقة النظيفة، فإن التقييم الواقعي يتطلب اعتماداً متزامناً على مصادر الطاقة الأكثر رسوخاً خلال هذه المرحلة الانتقالية. لذلك، تكمن الضرورة في صياغة استراتيجيات لا تسهل التحسين الفوري لنقص الطاقة السائد فحسب، بل تمهد الطريق أيضاً للتحول المستمر والتدريجي نحو الطاقة النظيفة على المدى الطويل.

وبالتالي، فإن مهمة أصحاب المصلحة وواضعي السياسات تتجاوز مجرد التركيز على الانتقال إلى الطاقة النظيفة. وهي تلقي بمسؤولية مزدوجة: تسريع الجهود الرامية إلى سد العجز الفوري في الطاقة، وتخفيف التحديات الاجتماعية والاقتصادية الملحة، وتعزيز التحول التدريجي والحاسم نحو نماذج الطاقة المتجددة. ويغذي هذا النهج المتطلبات الأساسية لمشهد قوي للطاقة النظيفة مع معالجة الاحتياجات الحتمية للحاضر، مما يضمن مساراً سريع الاستجابة ومتطلعاً إلى الأمام
في مخطط الطاقة في أفريقيا.

في المحصلة، ورغم أن التحديات التي يفرضها عجز الطاقة في أفريقيا هائلة، إلا أن التعامل معها أمر ممكن. ومع تزايد الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة ومشاريع التحول النموذجي الجارية، تقف أفريقيا على أعتاب نهضة في مجال الطاقة.

وإذا ما تم استغلال مخزون الطاقة المتجددة الضخم في القارة بحكمة، فمن الممكن أن يصبح بمثابة حجر الزاوية في تحولها التنموي الشامل.

إن معالجة عجز الطاقة في أفريقيا ليس مجرد تحدٍ لوجستي أو متعلق بالبنية التحتية ولكنه ضرورة تنموية - فالمسار الوجودي للقارة يتوقف على إيجاد حل لهذه المعضلة. ولكي تحقق أفريقيا إمكاناتها الهائلة وتأخذ مكانها الصحيح على الصعيد العالمي، فإن إعطاء الأولوية للوصول إلى الطاقة أمر ضروري وملح.

فمن شأن نهضة الطاقة هذه أن تنير المنازل وتشعل نيران التقدم والازدهار والابتكار لقارة على أعتاب التحول. مؤسسة محمد إبراهيم. بنك التنمية الإفريقي. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا

✦✦✦

الوضع الموريتاني: الحداثة والتقاليد والصراع المناخي

يتلخص وضع موريتانيا في التوترات الناجمة عن التفاعل بين التراث والحداثة والصراع المناخي الناتج عن اليقين بمواجهة التحول الكبير كما نعرفه. تكاد رموز الحداثة تُرى في كل مكان في موريتانيا (العلم والتكنولوجيا، الإدارة والتنظيم والحكم، والثقافة - الموسيقى، المسرح، السينما، الدراما، الرياضة، إلخ). إن التقاليد والحداثة يتعايشان جنباً إلى جنب، دون تأثير على أسلوب الحياة الذي تطور على مدى قرون من العلاقة التفاعلية مع العالم الطبيعي. ورغم أن بعض مساحات التراث والتقاليد لم تسلم من غزو الحداثة، إلا أن البعض الآخر يقف شامخاً، محاولاً إبعاد رياح التغيير أو التوفيق بين الاثنين وإنتاج أنماط حياتية ليست حديثة تماماً ولا تقليدية تماماً.

إنه صراع مناخي ليس غريباً على المجتمعات الحديثة، حيث يصبح العالم الطبيعي أو البيئة (الطبيعة في أشكالها الحميدة والموارد الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية التي تم إنشاؤها أو خلقها) ساحة للصراع.

ومن عجيب المفارقات هنا أن موريتانيا يجب أن تعمل على "تنمية" مواردها الطبيعية حتى تتمكن من تحمل التكاليف الباهظة المترتبة على الانخراط في الحداثة أو أن تظل محصورة داخل حدود العصور القديمة.

على سبيل المثال، شكل السكان البدو المتشبثين بالتقاليد 75 في المائة من إجمالي السكان في عام 1965. و بحلول عام 1988، انخفضت هذه النسبة إلى 12 في المائة، قُدرت بأقل بقليل من 6 في المائة في عام 2000. واليوم، في عام 2023، يجب أن يكون عدد السكان الرحل جزءا صغيرا من أرقام 2000 (التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2000 في موريتانيا).

ومع ذلك، لا يزال أسلوب الحياة البدوي مثالياً. زودت الماشية البدو بالحليب واللحوم، وتمكنوا من توفير وسيلة للنقل عن طريق ركوب الجمال وقطعان الإبل، وعن طريق الثيران والحمير كما في الجنوب. وكانت النساء يصبغن صوف الأغنام، ثم يجدلن به شرائط بنية طويلة مخيطة معاً لصنع الخيام؛ كما قمن بدباغة جلود الماعز لصنع الجربيرا أو قربة الماء باللغة العربية (بريتانيكا- موريتانيا).

التنمية والاستثمار كمحركات للحداثة

يتعرض أسلوب الحياة البدوي لتهديد متزايد بسبب خطط التنمية الموسعة لتحديث الاقتصاد والحياة الاجتماعية التي تدعمه. ولأكثر من قرن من الزمان، شرعت موريتانيا في العديد من سياسات التنمية والاستثمار التي حسنت الصحة، وأدخلت التعليم الحديث، وأنشأت بنية تحتية مادية حديثة، شملت الطرق والسكك الحديدية والنقل الجوي.
يهيمن على اقتصاد موريتانيا الذهب والحديد (موريتانيا هي ثاني أكبر منتج أفريقي) والنحاس. ويمثل قطاع التعدين 24% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد و60% من الصادرات في عام 2020، وفقاً لأرقام مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI). وفقاً لبيانات وزارة الخزانة الفرنسية، كان خام الحديد عنصر التصدير الرئيسي للبلاد في عام 2021، حيث يمثل 1.5 مليار يورو، متقدما على المنتجات السمكية (586 مليون يورو) والنحاس (217 مليون يورو) والذهب (273 مليون يورو)، وشكلت السوق الصينية المشتري الرئيسي (59٪). تفاوضت شركة التعدين الأسترالية "أورا إنرجي" مع السلطات الموريتانية للحصول على رخصة تشغيل لموقعها في تيريس. ويتطلب الأمر استثمارات بقيمة 75 مليون دولار وإنتاج 12.4 مليون رطل من اليورانيوم على مدى 15 عاماً. وهي بذلك تُعد أكبر شركة وصاحب عمل (6000 موظف) بعد الشركة الوطنية للصناعة والتعدين (SNIM)، والتي تملك الدولة ما يقرب من 80٪ منها. فهي تساهم وحدها بنسبة 15% من الناتج المحلي الإجمالي و30% من الصادرات (أفريكان بيزنس. موريتانية).

وفي ظاهر الأمر، فعلت موريتانيا ذلك منذ تفشي جائحة كوفيد-19. وكما يبين الجدول، فقد تعافت موريتانيا تقريبا مما كانت عليه قبل كوفيد-19 في جميع المؤشرات المدرجة باستثناء نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، مما يدحض تأثير التنمية المتدفق.

ومع ذلك، وفقا مؤشر قياس الفقر متعدد الأبعاد في موريتانيا (IPM-M)، يعيش 2.3 مليون شخص، أو 56.9% من السكان، في فقر متعدد الأبعاد في موريتانيا. ويعاني هؤلاء الأشخاص من الحرمان في المتوسط بنسبة 56.3% من المؤشرات المرجحة في مجالات التعليم والصحة ومستويات المعيشة والتوظيف.

تغير المناخ والنزاعات المناخية

أصبحت الكوارث الطبيعية المرتبطة بالمناخ أكثر تواتراً وشدة في موريتانيا، مما أدى إلى تفاقم التحديات طويلة الأمد مثل تدهور الأراضي والبنية التحتية، والإجهاد المائي، وانعدام الأمن الغذائي. وبعد الجفاف الشديد في عام 2021، واجه 20% من السكان انعدام الأمن الغذائي الحاد، وهو أعلى مستوى في تاريخ البلاد. كانت الأسر ذات الدخل المنخفض والنساء هم الأكثر تضرراً، ذلك أنهم يعتمدون بشكل غير متناسب على الموارد الطبيعية (تأثير الكوارث المناخية في موريتانيا).

ومن بين هذه الآثار السلبية لتغير المناخ في موريتانيا هو الفيضانات، المرتبطة بالتوسع الحضري كمحرك للحياة الحديثة وتركز السكان؛ بالإضافة إلى الهجرة الجماعية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. وتشير التقديرات إلى أنه بين عامي 2000 و2021، احتلت موريتانيا المرتبة الثالثة بين أسوأ بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من حيث التأثير البشري للأحداث المتعلقة بالمناخ، بعد الصومال وإسواتيني. وتتفاقم الفيضانات بسبب التوسع الحضري غير المخطط له وضعف شبكات الصرف الصحي، وتتسبب في خسائر فادحة على نحو متزايد في الاقتصاد (يؤدي التحضر إلى تفاقم خطر الفيضانات).

✦✦✦

أدى تغير المناخ إلى تفاقم وتيرة الجفاف، مما أدى إلى فترات جفاف طويلة. وقد أثرت هذه التغيرات المناخية سلباً على المجتمعات البدوية، مما عجل بالهجرة من الحدود الجنوبية الأكثر جفافاً إلى الحدود الجنوبية الأكثر رطوبة المتاخمة لنهر السنغال. وعادةً ما تستقر المجتمعات الرعوية البدوية الريفية بالقرب من الواحات أو تهاجر إلى المناطق الحضرية، لينضموا بذلك إلى فقراء الحضر الذين عاشوا معدمين في مستوطنات عشوائية في المراكز الحضرية.
فقط 0.5% (502.000 هكتار) من مساحة الأراضي الموريتانية تعتبر صالحة للزراعة. (بوابة الأراضي موريتانيا، 2021)، ولذلك فإن المصدر الأساسي للصراع هو ندرة الأراضي الصالحة للزراعة والنزاعات على الأراضي الرطبة والخصبة، وخاصة بين المزارعين والرعاة. وبسبب تغير المناخ، اشتد الصراع بين البدو الرحل والمزارعين على الأراضي ومجاري المياه، وذلك مع هجرة المزيد من البدو الرحل إلى مناطق الرعي بالقرب من المنطقة الزراعية المتاخمة لنهر السنغال. وتتفاقم الصراعات المناخية بسبب النزاعات التي تشمل البدو والمزارعين من جهة وشركات النفط والغاز وخام الحديد وتعدين الذهب، وهي صراعات مألوفة في العديد من البلدان التي تستوطن فيها الصناعات الاستخراجية.

الخلاصة

تتشابك الحداثة والتقاليد والصراع المناخي، وتتوسطها التنمية، وتتفاقم بسبب العوامل البشرية التي غيرت المناخ إلى الأسوأ (على سبيل المثال، الظروف الجوية القاسية). فالنزاعات حول موارد الأراضي محدودة، ولم تؤثر على التدخلات الاستثمارية والإنمائية، وتميل إلى الحل دون تعطيل أنشطة إنتاج الكفاف. ومع ذلك، ينبغي اعتبار هذه الثلاثية جزءاً من التطور والتوترات بين الحداثة والتقاليد.

وكنتيجة ثانوية للحداثة، يؤثر تغير المناخ على السكان الرحل في المناطق الحضرية والريفية بشكل مختلف. والأهم من ذلك، أنه يجذب سكان الريف إلى المراكز الحضرية للانضمام إلى أنماط الحياة المهنية الجديدة وأسلوب الحياة الحديث. ومع ذلك، لا مفر من آثار تغير المناخ. هاجر السكان البدو من المناطق المتضررة من الجفاف المتكرر إلى المراكز الحضرية، مثل نواكشوط، بعد أن غمرتهم الفيضانات الشديدة خلال موسم الأمطار.

ومن الناحية التنموية والاستثمارية، أنشأت الحكومة في مارس 2021، وكالة تشجيع الاستثمار في موريتانيا لتسهيل العمل الإداري للمستثمرين الأجانب. تساعد وكالة تشجيع الاستثمار في موريتانيا المستثمرين على التعامل مع إجراءات استخراج تصاريح العمل، وغيرها من الإجراءات الإدارية المختلفة، والامتثال للأنظمة واللوائح المتعلقة بالقوى العاملة الأجنبية. تتمتع المجالات الكبرى في موريتانيا، بما فيها خام الحديد (46٪)، والأسماك المجمدة غير الفيليه (16٪)، والذهب (11٪)، بإمكانات كبيرة للتوسع (بوابة الأراضي موريتانيا، 2021). وبالإضافة إلى هذه الموارد المعدنية، تتمتع موريتانيا بإمكانات كبيرة في مجال الطاقة المتجددة (موارد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية) واحتياطيات الغاز الطبيعي. وهذه الثروات من الموارد الطبيعية ليست عرضة لتغير المناخ والنزاعات المناخية، كما أن الطاقة المتجددة يمكن أن تدعم التحول العالمي في مجال الطاقة.

شرق أفريقيا يراقب من بعيد: السودان يخاطر بخسارة رسوم العبور المربحة لجنوب السودان

في بداية نزاع السودان، دق جرس الإنذار، محذراً من أزمة وشيكة تهدد عبور صادرات نفط جنوب السودان عبر بورتسودان على البحر الأحمر. وبعد ما يقرب من خمسة أشهر من القتال بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، استمر تدفق النفط على الرغم من التأخيرات المفهومة في مثل هذه الظروف. ومع ذلك، فقد كانت الحرب بمثابة دعوة للاستيقاظ لحكومة جنوب السودان، التي أدركت المخاطر التي تلوح في الأفق في حالة إغلاق خط أنابيب التصدير الوحيد لديها، والذي يمكن أن يتسبب في خسارة 70% إلى 60% من ناتجها المحلي الإجمالي و90% من إيراداتها.

وفي نهاية المطاف، سيخسر السودان 148 مليون دولار أمريكي سنوياً

من رسوم عبور النفط. ومع ذلك، فقد كانت الحرب بمثابة دعوة للاستيقاظ لحكومة جنوب السودان، التي أدركت المخاطر التي تلوح في الأفق في حالة إغلاق خط أنابيب التصدير الوحيد لديها، والذي يمكن أن يتسبب في خسارة 70% إلى 60% من ناتجها المحلي الإجمالي و90% من إيراداتها. وفي نهاية المطاف، سيخسر السودان 148 مليون دولار أمريكي سنوياً في رسوم العبور (توقعات سبتمبر 2023 الشهرية).

وقد نبهت الحرب في السودان جنوب السودان إلى إعادة تنشيط جهوده لتطوير خط أنابيب بديل للنفط في حالة استمرار القتال. ومن عجيب المفارقات أن خط أنابيب النفط بين السودان وجنوب السودان لم ينقطع، واستمر البلدان في العمل كالمعتاد دون تأثير للحرب على سياق التعامل فيما بينهما ـ على الأقل حتى الآن. ومن المفارقات، وفقاً لبلومبرغ، أنه اعتباراً من 14 أغسطس، ارتفعت صادرات النفط في جنوب السودان خلال حرب السودان نتيجة لعدم إلحاق أي ضرر بخط الأنابيب.

في الواقع، لم يكن متوقعاً أن يأتي صراع 15 أبريل في السودان في أكثر الأوقات حرجاً بالنسبة للبلدين. وعلى أية حال، فقد قام جنوب السودان بتمديد الاتفاقية المنشطة لحل النزاع في جنوب السودان (R-ARCSS). وينتظر جنوب السودان بفارغ الصبر تنفيذ إقرار مشروع قانون الانتخابات الوطنية لعام 2023 وإعادة تشكيل لجنة مراجعة الدستور الوطني ومجلس الأحزاب السياسية. كان من المتوقع أن يتم تأمين جميع هذه العمليات من خلال حشد 55000 من القوات الموحدة اللازمة.

وفقاً لتوقعات الأمم المتحدة الشهرية لشهر سبتمبر/أيلول 2023، فإن الأسباب الرئيسية لتأخير نشر قوات الجبهة الوطنية تكمن في عدم حل مشكلة توحيد مستويات القيادة المتوسطة والأدنى ونقص التمويل اللازم للنشر.

أدى النزاع في السودان إلى تفاقم وضع اللاجئين والنازحين داخلياً في جنوب السودان الذي يستضيف 330,000 لاجئ وطالب لجوء، معظمهم من السودان. وهذا رغم أن جنوب السودان تستضيف حوالي 2 مليون نازح داخلي بسبب الصراع وانعدام الأمن وتأثير تغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، عاد أكثر من 500000 لاجئ من جنوب السودان منذ توقيع اتفاقية السلام المعاد تنشيطها (R - ARCSS) في عام 2018. لا تزال أزمة اللاجئين في جنوب السودان هي الأكبر في أفريقيا، حيث يجري استضافة
أكثر من 2.3 مليون لاجئ من جنوب السودان في البلدان المجاورة، وخاصة إثيوبيا وكينيا والسودان وأوغندا (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنوب السودان 2023).

كما يعاني جنوب السودان من العنف الطائفي ودون الوطني في العديد من المناطق. ووفقاً للموجز الفصلي حول العنف الذي يؤثر على المدنيين (الذي يغطي الفترة من يناير إلى مارس)، وثق قسم حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان 194 حادثة عنف شملت 920 مدنياً. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ارتفعت نسبة المدنيين الذين قتلوا بنسبة 35 بالمائة (من 300 إلى 405)، وانخفضت نسبة العنف الجنسي المرتبط بالنزاع بنسبة 78 بالمائة (من 63 إلى 14) مقارنة بنفس الفترة المشمولة بالتقرير في عام 2022.

وبينما تهدر الأرواح ويشرد ملايين الأشخاص، يتدفق نفط جنوب السودان عبر السودان دون انقطاع. وافق خصوم السودان على الأقل على إنقاذ شريان الحياة هذا، كما يكشف هذا الفصل.

خطوط أنابيب النفط والعبور والصادرات

يثير القتال في السودان مخاوف من احتمال تأثر إمدادات النفط. ومع ذلك، يمتد خط أنابيب نفط النيل الأكبر لمسافة 1600 كيلومتر من حقول نفط الوحدة وهليج في جنوب السودان إلى محطات التصدير على البحر الأحمر، جنوب بورتسودان (انظر الخريطة أدناه). وهو قادر على حمل 250 ألف برميل يوميا، ويتم تشغيله من قبل شركة شبكة خطوط أنابيب النفط والغاز الصينية وشركة بتروناس الماليزية، التي قامت بإجلاء الموظفين. وبعد أسبوعين من القتال، قال وزير النفط في جنوب السودان، بوت كانغ تشول، إن تسليم المواد الحيوية إلى حقول النفط قد توقف. وعلى بعد حوالي 70 كيلومتراً شمال الخرطوم توجد مصفاة قري ومحطة كهرباء كبيرة. تعالج مصفاة قري نحو 100 ألف برميل يومياً من الخام السوداني وجنوب السودان، وهي المصفاة الوحيدة في البلاد، والتي تمثل حوالي 60٪ من الطلب اليومي على الوقود في السودان.

وبالنظر إلى اعتماد جنوب السودان على عائدات صادرات النفط عبر بورتسودان، أنشأت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة في جنوب السودان فرقة عمل طارئة لرصد تأثير الصراع الدائر في السودان على صادرات النفط الخام. كما تفاوضت حكومة جنوب السودان مع الأطراف السودانية المتحاربة بشأن إمدادات النفط لضمان سلامة المنشآت النفطية وخطوط الأنابيب في السودان.

وفقاً لمسؤولين من جنوب السودان، لم تتأثر تدفقات النفط الخام بالقتال. وزادت الصادرات في أبريل، وفقا لبيانات من ستاندرد آند بورز جلوبال كومودیتیز آت سي، حيث تم شحن 130 ألفا و400 برميل يوميا من النفط الخام من محطة البشاير السودانية إلى الإمارات وماليزيا، ارتفاعا من 77 ألف برميل يوميا في مارس و96 ألف برميل يوميا في فبراير. لكن في 28 أبريل، قال جنوب السودان إن الأزمة فرضت ضغوطا نزولية على سعر نفطه الخام وليس على تدفقاته.

✦✦✦

وقد أثر القتال بشكل طفيف على سلسلة إمداد الوقود المحلية، مما أدى إلى نقص دوري مزمن في الوقود على الرغم من أن المسؤولين السودانيين يقولون إن مصفاة قري تعمل بكامل طاقتها. ويبدو أن انقطاع التيار الكهربائي على نطاق واسع في الخرطوم كان بسبب تدمير الأبراج. ولم يكن هناك أي قتال حتى الآن حول محطات الكهرباء، إذ تركزت المعارك على مقر الجيش وسلاح المدرعات والهندسة في مطار الخرطوم.

جنوب السودان وشرق أفريقيا يجددان البحث عن خط أنابيب بديل

علاوة على ذلك، أدى الاعتماد المفرط على السودان إلى قيام جنوب السودان باستكشاف خطوط أنابيب جديدة محتملة إلى موانئ في جيبوتي أو لامو في كينيا. وقد شرع جنوب السودان في محادثات رسمية لإعادة تنشيط خطط نقل وبناء خطوط أنابيب النفط عبر كينيا وجيبوتي وإثيوبيا والسودان. ويُشاع أيضاً أن حكومة جنوب السودان بدأت العمل مع شركائنا ودول المنطقة للمساعدة في نقل النفط باستخدام الشاحنات وبناء خطوط أنابيب النفط إلى ميناء جيبوتي عبر إثيوبيا وميناء مومباسا بكينيا. وعلى المدى الطويل، يستكشف جنوب السودان إمكانيات استخدام موانئ بلدان أخرى لتجنب الاعتماد على طريق تصدير واحد. كما دفع الصراع المستمر في السودان قيادة جنوب السودان إلى استكشاف الفرص المتاحة لتصدير النفط في حالة استمرار المعركة. وأعادت جنوب السودان أيضاً تنشيط وتوقيع مذكرة تفاهم مع إثيوبيا وجيبوتي لتأمين طرق بديلة لتصدير النفط. وقد ضمن هذا الإجراء الاحترازي وصول نفطها إلى السوق الدولية في حالة استمرار الصراع في السودان وتحوله إلى قضية أمنية لتصدير النفط.

باختصار، يجب على السودان أن يلجأ إلى حل سلمي للصراع المروع الحالي، أولا وقبل كل شيء، لإنقاذ الأرواح والممتلكات، وثانيا، لتجنب خلق ظروف غير مواتية تجبر جنوب السودان على الخروج من طريق عبور النفط الرئيسي بالكامل ومعه بنية تحتية ضخمة ومتطورة وموثوقة لخطوط أنابيب النفط - فإغلاق خط أنابيب النفط يهدد بخسارة جنوب السودان مصدر إيراداته الرئيسي، وهو احتمال لا يمكن لأي بلد أن يفكر فيه.